

المصدر: الحياة

التاريخ: ١٩ أكتوبر ١٩٩٥

## فلسفة القوة الاسرائيلية وتناقضها مع مسيرة السلام

ونعرف جميعاً، كعرب طبعاً، ان الارهاب مصدره صهيوني، وان اسرائيل جلبته معها ومع المستوطنين الاتيين من الشرق والغرب والمسلحين بابشع اشكال التعصب والتطرف والكراهية والحقد، ولم يمر يوم الا وارثك هؤلاء مجازر يندى لها جبين الانسانية تحت سمع العالم وابصاره من دون ان يدين أحد هذه الجرائم فيما تنصب الاتهامات على رؤوس العرب وتنهال الشتائم على المسلمين.

وبين السطور نقرا كل يوم عن استمرار هذه الجرائم، او المهازل التي يغض ما يسمى العالم الحر

الطرف عنها، فقد تساعل يثير شليخ، وهو كاتب اسرائيلي في مقال نشرته صحيفة «هارتس»، عن إمكانات تسلم الجماعات الصهيونية الدينية الحكم قريباً، مشيراً الى التغيير الجذري الذي يشهده معسكرها ويتوقع ان يحدث انعطافاً تاريخياً عميقاً. وقال انه اذا تحطم حلم الاستيطان في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغزة سينتظم معه بقدر كبير حلم السيادة العامة للصهيونية الدينية.

ولا ننسى الفتوى الدينية التي اصدرها اكثر من الف حاخام ودعوا فيها الجنود الاسرائيليين الى التمرد ورفض تنفيذ اوامر اخلاء المستوطنات او الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة. وفي هذا المجال اشار سيخال هرسفور في صحيفة «معاريف»، الى ان حركات اليمين التي استمدت افكارها واساليبها من الفاشية تهدد باستخدام السلاح لتنفيذ اغراضها وسياساتها. وأشار الى ان ما يسمى الحركة الاصلاحية، التي يشكل اعضاؤها الصيغة الاولى لليمين المتطرف، تزامنت مع عهد صعود الفاشية في أوروبا. ولا بد من عدم تجاهل الحقائق التاريخية وعدم اللعب بها، فرئيس الاصلاحيين زئيف جابوتنسكي اعلن بمرارة ان الزعماء الصهيونية لا يأخذون افكاره بالاعتبار بما فيه الكفاية. اذ ضاقت غالبية الجمهور الصهيوني بالجزات القادمة للشبيبة الاصلاحية، والشكل الذي اتخذته خطابات جابوتنسكي، والمسيرة التي نظمها رئيس منظمة بيتار برلين جورج كارسكو عشية صعود النازيين الى السلطة.

### عرفان نظام الدين \*

■ كل ما وقع من اتفاقات ومواثيق مع اسرائيل، واخرها اتفاق الحكم الذاتي مع السلطة الفلسطينية سيبقى حبراً على ورق، ولن يبصر النور فعلياً وعملياً، وعلى ارض الواقع، ما دامت فلسفة القوة الاسرائيلية لم تتغير، بل تزداد رسوخاً في اعماق المجتمع الاسرائيلي واصول الفكر الذي تغسل به ادمغة الاسرائيليين كل يوم.

وفضيحة قتل الاسرى المصريين، والعرب الآخرين في حروب ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ ما هي الا صورة واحدة من صور الوحشية الصهيونية والعقيدة التي قامت على اساسها اسرائيل ويزعم الصهاينة انها مستمدة من الشريعة اليهودية والتلمود، وتبيح بموجبها دم كل انسان غير يهودي وتستبيح ارضه وعرضه وممتلكاته. وعلى رغم كل الاحتفالات والمهرجانات التي تقام بمناسبة وبغير مناسبة للتوقيع على كومة اوراق فارغة في واشنطن او تل ابيب او اي مكان آخر، فإن هذه العقيدة ما زالت راسخة، يعمل بموجبها مئات الالوف من المستوطنين المتعصبين والمتطرفين، ويختفي وراء اقنعتها باقي الاسرائيليين الذين يزعمون انهم منقسمون الى صفوف وحماة ومتطرفين ومعتدلين وما هم في الواقع سوى وجوه متعددة لعملة واحدة.

ولا احاول هنا ان اتحدث بلغة الماضي الانشائية، وارفع شعارات ممجوجة، او اوزع سيل الاتهامات، لكنني احرص على الدوام على جمع ما يمكن جمعه من معلومات وتحليلات واحصاءات ودراسات منشورة في الجانب الاسرائيلي حتى لا ننتهم بالتحيز او التعصب او العنصرية، ومعاداة السامية!!

وما دمنا في هذا المجال، وهو مجال «من فمك ادينك»، فقد وجدت اخيراً سبلاً من الانباء والمعلومات التي تتحدث عن ظاهرة العنف والارهاب المتفشية في اسرائيل من قبل الجماعات الصهيونية المتطرفة التي تخطط للقيام بسلسلة عمليات ارهابية واعمال عنف ضد الحكومة الاسرائيلية وضد الفلسطينيين ثم ضد كل ما هو عربي واسلامي، مثل المسجد الأقصى المبارك ومسجد قبة الصخرة المشرفة وغيرهما.

الوعي تكفي كي يظل الإرهاب وينمو يوماً بعد يوم. ان الصرخات التي اعتدنا عليها «الموت للعرب» هي جزء من فلسفة التضليل وإفساد الرأي.

ويقول الكاتب في الختام ان الخطر على اسرائيل في الجيل الحاضر، وربما المقبل، فالسلام الثابت والعدل وحده يشفي المجتمع ويقلل حدة الخطر الى حد كبير، ولكن لن يتوفر الأمن بصورة مطلقة، اما سياسات الحرب والتصعيد المستمر اضافة الى تخلي العالم عن اسرائيل وفقدان من تعتمد عليه، فإنها بالتأكيد ستضاعف الخطر...

وفي تقرير سابق لمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان تفاصيل مفرزة عن تصرفات وممارسات ليس المتعصبين فحسب بل افراد الجيش أيضاً الذين يقتلون العشرات من الشبان العرب بدم بارد، باطلاق

النار عليهم من مسافة قريبة وعلى الجزء العلوي من اجسادهم كوسيلة من وسائل حرب التصفية ضد الفلسطينيين، اضافة الى عمليات «صيد البشر» والقنص، وادعاء القتل الخطأ وتصفية المطلوبين من دون محاكمة... ليخلص الى القول ان من الصعب الامتناع عن التوصل الى نتيجة مفادها ان الجيش الإسرائيلي، مثل الأوساط السياسية الأخرى، يركز على أصوات الشارع التي تنادي باعدام جماعي والموت للعرب، هذا هو الشعار المقرز الذي ظل يتردد في أرجاء فلسطين المحتلة قبل عام ١٩٤٨ وبعدها، كما ترد على مراحل، وما زال يتردد اليوم على رغم كل ما يشاع ويقال ويكتب عن السلام والتطبيع والشرق الأوسطية والتعاون الإيجابي والمشاريع المشتركة وكل الارهاصات الأخرى للسلام.

ففي الوقت الذي تسود الرغبة بالسلام الشارع العربي من المحيط الى الخليج، عن صدق وعن حاجة، وربما عن رضوخ للأمر الواقع، نجد ان المتعصبين الصهيينة يزدادون شراسة وعنفاً ويهددون ويتوعدون ويرفضون أسس السلام ومرتكزاته، كما يحاولون وضع العراقيل وتاجيح غرائز الحقد والكراهية. وما التخطيط لاقامة الاحتفالات الضخمة في القدس سوى جزء من مخطط مشبوه واسع يستهدف اثاره الفتى والنعرات واشعال نار حرب اهلية لا حدود لها.

وكما قلنا من قبل، وقال غيرنا، فإن اي حديث عن السلام لا تثبت حديثه ما دامت فلسفة القوة هي السائدة في اوساط المجتمع الإسرائيلي بكل طوائفه الحزبية والرسمية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والفكرية والدينية. فالعبرة بالنفوس وليس بالنصوص. وكل نقطة دم تراق في هذه المرحلة تتحول الى بحر من الكراهية والشك، لان العرب قبلوا بالسلام لكنهم لن يقبلوا بالاستسلام أبداً تكن النتائج، ومهما قيل عن الوضع العربي المتردي وحالات الانقسام والفرقة والتشردم والانهاية.

فسياتي يوم ينتفض فيه العرب لكرامتهم ويردون الصاع صاعين، رداً على المذابح والجرائم الوحشية وقتل أخواننا العزل من السلاح، وارهاب من تبقى من المناضلين بترويح مزاعم الارهاب والتطرف واطهارهم بمظهر الوحوش البشرية والمعادين للسلام... مع ان العنف العربي لا يرتقي الى مستوى العنف الإسرائيلي، واي عملية يقوم بها عربي لا قيمة لها مقارنة مع جرائم الصهاينة المستمرة.

وعلى الإسرائيليين ان يختاروا بين السلام العادل والمشرق، سلام الشجعان، ويتخلوا عن العنف وفلسفة القوة وسيطرة الغطرسة والغرور والكراهية... وبين مسلسل العنف وحمامات الدم.

وعلى اسرائيل ان تختار... والبادئ اظلم.

\* كاتب وصحافي عربي

من خلال هذه الخلفية التاريخية يمكن فهم اسس الحركة المتطرفة في اسرائيل هذه الايام ومحاولتها نسف مسيرة السلام، كما يمكن فهم ما ذكره الكاتب من ان التاريخ مستمر، ويعيد نفسه بين ما كان يحدث عام ١٩٣٩ وما يحدث الآن بعد ٥٦ عاماً.

اما عوزي بنزيمان («هارتس») فيشير الى جذور العنف المتواصل وتصاعده في الأونة الأخيرة، وسط تعبئة عقائدية منظمة توجج غرائز الانتقام والاجرام. ويشير الى مقتل الشاب الفلسطيني سلمان حسيني زماعرة في حلحول على يد مجموعة من المتعصبين الصهاينة كمثل على هذا التصعيد الإجرامي. وهي عملية تشبه الى حد كبير جريمة قتل الأسرى المصريين بدم بارد وسادية رهيبية. ان اقتحمت مجموعة تضم خمسة او ستة أشخاص يلبسون الزي العسكري الإسرائيلي ويعتصرون القبعات الدينية، او العادية بلدة حلحول فجر يوم جمعة، وقامت بتفتيش عدد من المنازل مثيرة الرعب والذعر في قلوب السكان. وعندما وصلت الى منزل عائلة الزماعرة، كان وجهها عضويين في المجموعة مغطين بكمامتي غاز، فيما انتشر الآخرون حول المنزل. واقتاد المثلثان رب الأسرة وقيدوه وسرقوا هويته، وعندما عاد الشاب سلمان الى منزله اطلق احد الملمعين النار عليه وارداه. وقال الكاتب ان هذه العملية هي جزء من سلسلة من اعمال التنكيل العنيفة التي

نفذها متعصبون يهود ضد السكان الفلسطينيين، من بينها قتل عجوزين فلسطينيين كانا يزرعان أرضهما بسلام في جوار مستوطنة تقراح بعد اغتيال منير كاهانا في نيويورك. كما قتل صهيوني فلسطيني في بلدة ترقوميا. والقى اربعة مراقبين صهاينة قنبلة في سوق اللحامين في القدس القديمة ما ادى الى مقتل عربي واصابة عشرات بجروح. وقتل فلاح عجوز في بلدة ترمسعيا على يد مراق من مستوطنة شيلو، عدا عن المجازر الكبرى وفي مقدمها مجزرة الحرم الابراهيمي الشريف التي نفذها المستوطن باروخ غولدشتاين.

وقال بنزيمان انه امام ثقافة النار للدم تطرح دولة متنورة (!!) من طراز اسرائيل للوهلة الأولى قواعد لعبة تتمثل بالقانون والقضاء والنظام، ومقتل الزماعرة يدل على انه تلوح في سماء المجتمع الإسرائيلي مظاهر عنف تتعارض مع القانون ولا تقبلها السلطة، فلا يدور الحديث حول أسس جنائية صرفة موجودة في كل المجتمعات، بل حول ظاهرة ذات طابع وطني متعصب. وتواصل اعمال القتل التي ينفذها يهود بحق فلسطينيين نتيجة دوافع انتقامية او نتيجة تعصب ايديولوجي، يبرر لنا تكرار الأمور المسلم بها، الا وهي ان التحريض اللفظي يؤدي الى اعمال اجرامية خطيرة، وللکلمات الصادرة في الجانب الإسرائيلي قوة انفجار قاتل.

و«ثقافة القوة» هذه كانت محور دراسة واسعة قديمة نشرها شوش عوزرد في «علمشمار» عام ١٩٩٢، قال فيها «ان أحد الأشياء التي صنعتها اسرائيل في الحروب لليهودي في شكل خاص، هو شحنه بالقوة، اي انه أصبحت لليهودي قوة، وهو ليس ضحية فقط انه صاحب قدرات جبارة وينتمي الى اسرائيل التي تمثل سياسة شعب يعود للتاريخ، ويلعب بالتاريخ وفقاً لقوانينه وسننه». كما ان فلسفة القوة تجعل كل شيء غير قابل للحل الا بالقوة، ولا يمكن تحقيق الأهداف الا بالقوة!! ويقول أيضاً ان سياسة التضليل وتسميم

## حماس ومسألة المرجعية

■ في استطاعة المسؤولين في «حماس» الذين مرجعيتهم في الخارج، أي خارج القرار الفلسطيني المستقل ان يدعوا قدر ما يشاؤون ان ليس في استطاعتهم التوصل الى هدنة مع السلطة الوطنية الفلسطينية. وفي استطاعتهم ان يرفضوا الى ما لا نهاية قبول وقف العنف والعمليات العسكرية، لأن معنى ذلك سيكون وقف المزايدات ومحاولة مواجهة الصعوبات الحقيقية التي تواجه الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخه. والأكيد ان المزايدات تظل الطريق السهل خصوصاً ان الشعارات الطنانة لا تزال تستهوي الجماهير، بكل ما تعنيه هذه الكلمة من فراغ وابتعاد عن الواقع.

اما الصعوبة، فهي تكمن في الاستفادة من تجارب الماضي ومحاولة القيام بعملية نقد ذاتي والاعتراف بأن ما تحقق فلسطينياً حتى الآن هو افضل ما يمكن تحقيقه، وأنه لولا اتفاق اوسلو ولولا الشجاعة التي امتلكها رجال من عيار ياسر عرفات و«ابو مازن»، لما تحقق هذا الانجاز الذي قلب كل الموازين الشرق الاوسطية وفتح للفلسطينيين للمرة الاولى في تاريخهم الحديث استعادة أرض عائدة لهم، بدل التباهي بممارسة سلطة وهمية على أرض الأردن او لبنان وعلى حساب الأردن وعلى حساب لبنان...

الأكيد ان من حق حركة مثل «حماس» ان تكون حزياً سياسياً يسعى الى تولي السلطة، ولكن من حق رجال «فتح» الذين ايقنوا في النهاية، وبعضهم منذ البداية، ان الصراع الحقيقي هو على القرار الفلسطيني المستقل وعلى امتلاك هذا القرار، ان يطلبوا من الحركة ان تكون فلسطينية أولاً والا تدخل في مشاريع تسهل اضاعة ما تحقق حتى الآن.

من هذا المنطلق يمكن فهم ان ياسر عرفات لن يكون على استعداد في اي شكل من الاشكال للسماح لأي فئة فلسطينية، مهما رفعت شعارات وطنية ظاهراً، بازاحة المسيرة عن الخط المرسوم لها. فالاولويات الفلسطينية في هذه المرحلة ليست شعارات على نسق تلك التي اطلقت في الستينات والسبعينات والثمانينات من نوع «كل السلطة للجماهير» او ان طريق القدس تمر في هذه العاصمة او تلك، او حتى في مدينة جونيه اللبنانية. ذلك ان المطلوب أكثر من أي وقت هو الابتعاد عن الشعارات الطنانة والكلام الفارغ، لا لشيء سوى لأن هذه الشعارات أدت في الماضي الى مذابح في الأردن ولبنان، لكنها لن تؤدي هذه المرة سوى الى مذابح على أرض فلسطين بين الفلسطينيين انفسهم. وستكون نتيجتها الوحيدة ان الفلسطينيين لا يستحقون دولة، وأن كل نضالهم المشروع خلال سنوات طويلة لم يؤد إلا الى نتيجة واحدة هي ان الذين قالوا في اسرائيل وخارجها ان لا مكان للفلسطينيين على الخريطة السياسية اشرق الاوسطية هم على حق!

المسألة في النهاية هي مسألة مرجعية بالنسبة الى «حماس». هل تقبل ان تكون مرجعيتها خارج السلطة الوطنية الفلسطينية، نعم أم لا؟ هل تقبل ان تكون مرجعيتها هذا النظام العربي او غير العربي او ذاك؟ وهل ان أياً من الأنظمة، التي ارتضت ان تكون مرجعية لها، يصلح للتعاطي مع حقائق التسعينات المتمثلة في الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الانسان؟

من هنا تبدو مسؤولية «حماس» كبيرة هذه الأيام، لأن الخيار هو بين مشروع وطني يسعى الى تحقيق بعض أهداف الفلسطينيين أخذاً في الاعتبار موازين القوى الاقليمية والدولية، وبين مشروع وهمي يمثل الطريق الأقصر الى العودة الى دوامة العنف... ولكن بين الفلسطينيين انفسهم هذه المرة. أي «حماس» ستنتصر؟ هذا هو السؤال الكبير.

خير الله خير الله

## الفلسطينيون والتنمية

■ ثمة علاقة جدلية واضحة جداً بين مراحل تنفيذ اتفاق اوسلو الفلسطيني - الاسرائيلي والمساعدات التي تحصل عليها السلطة الوطنية الفلسطينية، ليس فقط لتسديد نفقات دوائرها الرسمية ومؤسساتها ولكن ايضاً لتنفيذ مشاريع التنمية. وكان احد مثال على ذلك الاجتماع الذي رأسه النروج في واشنطن للدول المانحة للمساعدات للفلسطينيين بموازاة الاحتفال هناك بالتوقيع على الاتفاق المرحلي لتوسيع الحكم الذاتي.

من ناحية يمكن اعتبار هذه المساعدات عصاً وجزرة في آن معاً، بمعنى ان الدول المانحة تحجب مساعداتها في انتظار حصول المزيد من «التقدم» في عملية السلام على مسارها الفلسطيني - الاسرائيلي، وتلوح بالمساعدات على مستوى أكثر سخاء، كمكافأة عندما يحصل «التقدم». ومن ناحية اخرى يرتبط مستوى المساعدات وحجمها بمستوى الحاجات المتنامية لسلطة فلسطينية تتسع صلاحياتها ومسؤولياتها على رقعة جغرافية اوسع وتشمل المزيد من ابناء الشعب الفلسطيني في الداخل.

هذا على المدى القصير، ولكن ما هي احتمالات التنمية الاقتصادية، وبالتالي الانسانية، الفلسطينية على المدى الأبعد؟

لا بد أولاً من إلقاء نظرة على ما أنجز أو لم ينجز حتى الآن محلياً، في غزة وأريحا، والمرتبب تحقيقه في المرحلة السابقة للمفاوضات على الوضع النهائي لأراضي الحكم الذاتي الفلسطيني قبل الانتقال الى عرض ما يجري طبخه دولياً واقليمياً لمستقبل التنمية الاقتصادية في المنطقة في ضوء عملية السلام ومواكبة لها.

ان مناطق الحكم الذاتي ما زالت تفتقر الى كل شيء تقريباً في مجالات البنى التحتية والخدمات العامة كالماء والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية على اسس كافية ومستقرة، ناهيك عن مستوى البطالة المرتفع جداً، خصوصاً في قطاع غزة. ولا يكاد ما أنجز في أي مجال من هذه المجالات يتجاوز كونه قطرة في بحر.

أهم من هذا وأخطر ان سيطرة اسرائيل على حدود الضفة الغربية وقطاع غزة والعلاقة الاقتصادية المتشابكة بين اسرائيل وهاتين المنطقتين ستتيحان للدولة العبرية في أي وقت تشاء خلق فرص التنمية الاقتصادية أو الحد منها. ولو كان الأمر بخلاف ذلك لاستطاع مزارعو غزة وأريحا وغيرهما من المدن والمناطق الفلسطينية ان يصدروا منتجاتهم بحرية الى أي مكان يشاؤون، كبلدان الاتحاد الأوروبي وغيرها. ولم نسمع بعد عن أي تنفيذ مقنع مفيد لاتفاقات اقتصادية ثنائية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أو حتى مع بعض الدول المجاورة.

على المدى الأبعد، وقياساً على أداء الجانب الفلسطيني في المؤتمر الأول للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي عقد في المغرب العام الماضي، لا يبدو هذا الجانب مستعداً بعد بمشاريع محددة واضحة وواقعية يمكنه اجتذاب الدعم لها على رغم كل العقبات الموضوعية في طريقه من جانب اسرائيل.

وعما قريب سيشارك الفلسطينيون في المؤتمر الثاني للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا في العاصمة الاردنية، وسط حديث اردني عن السعي الي ايجاد كتلة اقتصادية تضم اسرائيل والاردن وفلسطين وبلداناً عربية مشرقية اخرى لاحقاً. ويبدو منذ الآن ان الولايات المتحدة واسرائيل سيكون لهما نفوذ قوي في هذا المؤتمر الذي تعتقد جهات عديدة مختصة ان بريقه سيفوق بدرجات كثيرة نتائج الملموسة. ومع ذلك فإن المشاركين فيه سيسعون كل الي تحقيق مصلحتهم. ولا يد للطرف الفلسطيني ان يكون في وسط الصورة في هذا المؤتمر وان يكون حضوره قوياً، اذ لولا موافقته على سلام مع اسرائيل لما كان المؤتمر اصلاً.

ماهر عثمان